S/2020/329

الأمم المتحدة



Distr.: General
24 April 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

تقرير الأمين العام نصف السنوي الحادي والثلاثون

1 - هذا التقرير هو تقرير الأمين العام نصف السنوي الحادي والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). ويتضمن التقرير استعراضاً وتقييماً لتنفيذ هذا القرار منذ صدور تقريري السابق بهذا الشأن في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (S/2019/819)، وهو يغطي التطورات المستجدة حتى 7 نيسان/أبريل 2020.

أولا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، بما في ذلك ما يتعلق منها بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر لبنان، مثله مثل العديد من البلدان الأخرى، بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما فاقم المشاكل التي كان البلد يواجهها قبل هذا الطارئ الصحي.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

4 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى تعزيز الاحترام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام 1989 الذي تعهدت جميع الأطراف السياسية في لبنان بالالتزام به. وظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبذله من جهود.

5 - وانطلقت احتجاجات سلمية واسعة في جميع أنحاء البلد في 17 تشرين الأول/أكتوبر، حيث طالبت شريحة عريضة من شتى فئات المجتمع اللبناني بتغيير الحكومة، وإجراء إصلاحات عادلة، وإقامة الحكم الرشيد، ومحاسبة الفاسدين، وتحسين إدارة الاقتصاد، وإنهاء الوصاية الطائفية، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، على نحو ما أُشير إليه في آخر تقاريري عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) (S/2020/195). ويبدو أن الإعلان عن فرض ضريبة على الخدمات الهاتفية المجانية المقدّمة عن طريق الإنترنت هو ما تسبّب في خروج المظاهرات، على نحو ما أُشير إليه في تقريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2019/889).



20-06046 (A) 300420 300420



6 - وعلى نحو ما ذُكر في آخر تقاريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006)، قدّم رئيس وزراء لبنان سعد الحريري، في ظل هذه الاحتجاجات، استقالته في 29 تشرين الأول/أكتوبر؛ وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، سمّى الرئيس ميشال عون وزيرَ التعليم السابق حسان دياب ليكون رئيس الوزراء المقبل. وخلال المشاورات البرلمانية الرسمية الملزمة التي أجراها السيد عون، حاز السيد دياب على 69 صوتاً من أصل 128 صوتاً، حيث حصل على التأييد من حركة أمل والتيار الوطني الحر وحزب الله وتيار المردة وحلفائهم. وأعلن تيار المستقبل وحزب الكتائب وحزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي أنهم سينضمون إلى المعارضة.

7 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، وقّع السيد عون مرسوم تأليف حكومة رئيس الوزراء المكلف دياب بصيغة 20 عضواً، منهم ست نساء (أي 30 في المائة)، وحظيت نساء لأول مرة بحقائب رئيسية وهي نيابة رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع ووزارة العدل. وفي اليوم نفسه، أبديتُ ترحيبي بإعلان تأليف الحكومة اللبنانية الجديدة، وأعربت عن تطلعي إلى العمل مع السيد دياب ومجلس الوزراء الجديد، بما في ذلك العمل على دعم برنامج البلد الإصلاحي وتلبية الاحتياجات الملحة لشعبه. وفي بيان صادر في 23 كانون الثاني/يناير، حثّت مجموعة الدعم الدولية للبنان الحكومةَ الجديدة على "الإسراع باعتماد بيان وزاري يحدد مجموعة السياسات العامة الأساسية والضرورية والشاملة وذات المصداقية التي من شأنها تلبية مطالب الشعب اللبناني". وفي البيان نفسه، دعت المجموعة "جميع الأطراف اللبنانية إلى أن تنتهج سياسة ملموسة في النأي بنفسها عن أي نزاع خارجي، باعتبار ذلك أولوية هامة على النحو المبين في الإعلانات السابقة، ولا سيما إعلان بعبدا الصادر في عام 2012". وأشارت المجموعة إلى "أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والالتزامات السابقة التي تقضي بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون في لبنان أي أسلحة غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها"، وأضافت أن "قوات الجيش اللبناني هي القوات الشرعية الوحيدة في لبنان، على النحو المنصوص عليه في الدستور اللبناني وفي اتفاق الطائف".

8 - وفي 11 شباط/فبراير، نالت الحكومة الجديدة ثقة مجلس النواب، حيث صوت 63 نائباً تأييداً لها من أصل 84 نائباً حاضرين. وامتنع نائب واحد عن التصويت، بينما صوت 20 نائباً بحجب الثقة، وتغيّب 44 نائباً. وأبدت الحكومة في بيانها الوزاري التزامها بتلبية احتياجات الشعب بسبل منها إصلاح الاقتصاد والقضاء ومكافحة الفساد، والاعتراف بالحق في التظاهر السلمي.

9 - وبنود البيان الوزاري المتصلة تحديداً بتنفيذ القرار 1559 (2004) تتماشى مع ما جاء في البيانات الوزارية السابقة. إذ أكدت الحكومة مجدداً التزامها بسياسة النأي بالنفس واتفاق الطائف، وبمتابعة مسار المحكمة الخاصة للبنان.

10 - وجددت الحكومة أيضا تعهدها، كما في بيانها السابق، بمواصلة "تعزيز الحوار اللبناني - الفلسطيني لتجنيب المخيمات ما يحصل فيها من توترات وهو ما لا يقبله اللبنانيون، استناداً الى وثيقة الرؤية اللبنانية الموحدة".

11 - وأكدت الحكومة في البيان على "الحق للمواطنين اللبنانيين في المقاومة للاحتلال الإسرائيلي [...] واسترجاع الأراضي المحتلة". وكما الحال عند تشكيل حكومة السيد الحريري في عام 2019، لم تشر الحكومة إلى التزامها السابق بوضع استراتيجية دفاعية وطنية. وآخر إشارة في بيان وزاري إلى استراتيجية دفاعية وطنية كانت في عام 2016.

12 - وجاء في البيان الوزاري أن وزراء الحكومة لهم "رؤيتهم غير الطائفية [التي] تنسجم مع مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية"؛ وتعهدوا بحماية حق التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي، وحفظ الأمن والنظام العام في الوقت نفسه؛ وتعهدوا كذلك بالعمل على إدخال تعديلات وإصلاحات على قانون الانتخابات النيابية.

13 - وتعهدت الحكومة بأن تعمل بمكوناتها كافة على تنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وعلى أن تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال إزالة جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في القوانين والتشريعات اللبنانية.

14 - وأصدرت مجموعات مختلفة من الحركة الاحتجاجية بيانا لها عرضت فيه حلولا بديلة للأزمة الاقتصادية والمالية، واقترحت سبلا لمكافحة الفساد، وطالبت بإجراء انتخابات مبكرة بناء على قانون انتخابي جديد. وجاء في البيان أيضا أن النظام اللبناني ولّد العديد من الأزمات التي أصبح من المستحيل إيجاد حلول لها في ظل هذا النظام، بما في ذلك مسألة السياسة الخارجية ومسألة السلاح الخارج عن سلطة الدولة. وأكد البيان نفسه على أنه ينبغي للحكومة أيضاً الإيمان إيماناً راسخاً بحتمية أن تكون لدى الدولة القدرة على قيادة المواجهات، ووضع الفصائل المسلحة في لبنان تحت إشراف الدولة وسلطتها وقرارها وتمويلها، وفرض سلطة الدولة الرسمية والشرعية على كامل الأراضي اللبنانية.

15 - وفي 12 شباط/فبراير، دعت مجموعة الدعم الدولية للبنان "حكومة لبنان المعتمدة حديثاً وعلى رأسها فخامة السيد حسان دياب إلى أن تتخذ بسرعةٍ وبتصميمٍ مجموعة تدابير وإصلاحات تكون حسنة التوقيت ومحددة وشاملة وذات مصداقية لكبح الأزمات المتفاقمة وتداركها، وأن تلبي احتياجات الشعب اللبناني ومطالبه". وأكدت مجموعة الدعم مجدداً "أهمية تنفيذ لبنان قراري مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة واتفاق الطائف وإعلان بعبدا والالتزامات التي تعهد بها لبنان في مؤتمرات بروكسل وباريس وروما".

16 - وأثار إصدار الولايات المتحدة في 28 كانون الثاني/يناير الوثيقة المعنونة "من السلام إلى الرخاء: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" ردود فعل عديدة في لبنان. فحسب التقارير، "أكد [الرئيس عون] للرئيس الفلسطيني عباس، في 29 كانون الثاني/يناير، أهمية وحدة الموقف العربي، وشدد على تمسك لبنان بالمبادرة العربية للسلام [...]، ولا سيما لجهة حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس". وأكد وزير الخارجية والمغتربين ناصيف حتّي كذلك التزام لبنان بالمبادرة العربية للسلام في 25 شباط/فبراير. وفي 29 كانون/الثاني، أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري على حقّ الفلسطينيين في العودة؛ وفي الكلمة التي ألقاها في 8 شباط/فبراير في الدورة الثلاثين الطارئة لمؤتمر الاتحاد البرلماني العربي، قال إننا نعلن "باسم المجلس النيابي [...] رفضنا وإدانتنا لهذه الصفقة بكل مندرجاتها، ورفضنا المطلق لفرض توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم". وعقدت مجموعتا العمل اللبنانية والفلسطينية حول قضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان اجتماعا مشتركا في 19 شباط/فبراير أعربت فيه عن "الرفض القاطع" للخطة. وفي 29 كانون الثاني/يناير، تظاهر اللاجئون الفلسطينيون ضد الخطة المقترحة في المخيمات في جميع أنحاء البلد. وأُغلقت جميع منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ذلك اليوم.

17 - وقال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في كلمة ألقاها في 16 شباط/فبراير إن "المرحلة الجديدة تفرض على [جماهير المقاومة] الذهاب إلى المواجهة الأساسية [... التي] لا مفر منها [...].

[نحن أمام] مواجهة مع الأصل، مع الأساس، مع [...] أم الفساد ورمز الاستكبار والطغيان والاستبداد". وأضاف أن "[الخطة] أعطت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من بلدة الغجر [...] للعدو الإسرائيلي، لأن [ها ...] اعتبرت أن كل الجولان أصبح جزءا من أرض دولة إسرائيل". وأشار فيما يتعلق بتجنيس الفلسطينيين إلى أن الخطة قوبلت بداية بعدة ردود فعل مشجعة.

18 - وواصلت الأونروا تقديم خدمات أساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فيما يتصل بالصحة والتعليم وتحسين أحوال المخيمات والإغاثة والخدمات الاجتماعية في ظل نقص شديد في التمويل على نطاق الوكالة، ويبلغ النقص في الميزانية البرنامجية حالياً 422 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أدى انتشار كوفيد-19 في لبنان إلى بروز مخاوف من أن تصل هذه الآفة إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المكتظة وتلحق بها آثاراً مدمرة، وأن يواجه اللاجئون صعوبات في الحصول على العلاج الطبي. وأثّر إغلاق الأعمال التجارية وفرض القيود على التنقل تأثيرا كبيرا في اللاجئين الفلسطينيين، وتلقت الأونروا في هذه الظروف نداءات يائسة ومتزايدة تطلب منها المزيد من المساعدة.

19 - وحتى 31 كانون الثاني/يناير، كان مسجلا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ما عدده 910 256 لاجئا وطالب لجوء. وقد يؤدي التنافس على الموارد، مقترناً بالخوف من انتشار كوفيد-19 بسرعة شديدة في مستوطنات اللاجئين، إلى زيادة التوتر بين اللاجئين السوريين والفلسطينيين من جهة والأهالي اللبنانيين من جهة أخرى.

20 - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره 1680 (2006)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم الحدود بينهما. ويظل تحقيق ذلك أمرا بالغ الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمل تنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة.

21 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أمراً أساسياً وضرورياً لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أن ترسيم الحدود مسألة تعني طرفيها، يبقى إحراز التقدم بشأن هذه المسألة التزاماً منوطاً بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار 1680 (2006).

22 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

23 - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل رداً بشأن التحديد المؤقت لهذه المنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

24 - وواصلت طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي المسيَّرة من دون طيار وطائراته الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة، التحليق فوق أراضي لبنان بصفة يومية تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 آذار/مارس موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/74/749-S/2020/199)، أفادت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، باسم حكومتها، بأنه "بتاريخ 5 آذار/مارس 2020، [...] دخلت الأجواء اللبنانية أربع طائرات حربية إسرائيلية"، حيث اتجهت طائرتان "لاستهداف نقاط في محافظة القنيطرة السورية"، وتابعت الطائرتان الأخريان مسلكهما باتجاه الأراضي السورية. وأضافت أن "الخروق الإسرائيلية المتكررة للأجواء اللبنانية واستعمالها منطلقا لاستهداف الأراضي السورية تهدد بشكل مباشر سلامة الطيران

المدني وقد تؤدي إلى كارثة". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 3 نيسان/أبريل موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ، قالت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إنه في 31 آذار/مارس، خرقت ثلاث طائرات حربية إسرائيلية الأجواء اللبنانية محلقة على علو منخفض وأطلقت صواريخ من فوق الأراضي اللبنانية على الأراضي السورية، وأضافت أن إسرائيل لم تنتهك بأعمالها الأجواء اللبنانية فحسب، بل أنها ربما عرضت المدنيين والأراضي اللبنانية للخطر لو أُطلقت النيران على مصدر الصواريخ، وأن هذا العمل العدواني يأتي في وقت يجب فيه توجيه جميع الجهود الدولية نحو مكافحة الجائحة.

25 - وعلى نحو ما أشرت إليه في آخر تقاريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006)، أدانت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين مؤرختين 24 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/74/665-S/2020/71)، ما وصفته بأنه "خرق [...] لمياه [لبنان] الاقتصادية الخالصة" قامت به باخرة للمسح الهيدروغرافي قدِمت من مرفأ حيفا في إسرائيل رافعةً علم بَنما، وقالت إن هذا الخرق يمثلُ "انتهاكا فاضحا جديدا للسيادة اللبنانية ولميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والقرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن 1701 (2006)". وقالت البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، في مذكرة شفوية مؤرخة 5 شباط/فبراير موجهة إليَّ، إن "إسرائيل ترفض الادعاءات القائلة بأن السفينة انتهكت في أي وقت من الأوقات أي حقوق لبنانية".

26 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 26 شباط/فبراير موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/74/725-S/2020/154)، قالت الممثلة الدائمة للبنان، باسم حكومتها، إن دورية من مكتب أمن جزين عثرت في 6 شباط/فبراير على جسم مشبوه في بلدة السريرة بقضاء جزين. وأضافت أنه "بتاريخ 8 شباط/فبراير [... تبين لـ] فرقة هندسة [... أن ذلك الجسم هو] قنبلة طائرة مسيرة (إسرائيلية الصنع) نوع MK83"، وقالت إن هذه القنبلة "مزودة بجهاز توجيه نوع SPICE-1000 وهو صناعة إسرائيلية وحالياً يملكه جيش العدو الإسرائيلي". وطالبت الممثلة الدائمة مجلس الأمن "بإدانة هذا العمل بأشد العبارات، وبإلزام إسرائيل وقف خرقها لسيادة لبنان جواً وبحراً وأرضاً".

27 - وواصلت المحكمة الخاصة للبنان سير إجراءاتها في قضية *المدعي العام ضد عياش وآخرين*. وفي 5 شباط/فبراير، أصدرت المحكمة قرار الشروع في محاكمة غيابية أخرى لسليم جميل عياش المتهم بارتكاب عدة جرائم مرتبطة بالاعتداءات التي وقعت في لبنان واستهدفت مروان حمادة وجورج حاوي وإلياس المر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و 21 حزيران/يونيه 2005 و 12 تموز/يوليه 2005 على التوالي. وفي 5 آذار/مارس، أخطرت الدائرة الابتدائية بأنها ستصدر حكمها في القضية في جلسة علنية ستعقد في منتصف أيار/مايو 2020.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

28 - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). وكثف الجيش اللبناني عملياته للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير جرّاء التطورات المستجدة، بما فيها الاحتجاجات المندلعة منذ تشرين الأول/أكتوبر والحاجة إلى إنفاذ القيود المفروضة على التنقل بسبب كوفيد-19.

29 - وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد الجيش اللبناني بأنه اعتقل مطلوباً بارزاً يُشتبه في تورطه في الاعتداء الإرهابي الذي استهدف دورية له في عرسال في عام 2013 وأدى إلى مقتل ضابط وجندي.

30 - وفي 9 شباط/فبراير، أُبلغ عن مقتل ثلاثة عسكريين في محلة المشرفة بقضاء الهرمل إثر تعرض مركبتهم العسكرية لكمين. وقال السيد دياب عندئذ أن "كل اعتداء [على الجيش اللبناني] هو عدوان على اللبنانيين بكل فئاتهم ومناطقهم".

31 - وعلى نحو ما أُبلغ عنه في التقرير (S/2020/915)، بدأ التنسيق بين الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام بُعيد بدء الاحتجاجات، فتولى الجيش اللبناني جزءا كبيرا من إجراءات الاستجابة الأمنية، ولا سيما إعادة فتح الطرق، في حين عملت قوى الأمن الداخلي في وسط بيروت، ولا سيما في المصارف. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما حاولت مجموعة من المتظاهرين سدّ طريق في خلدة بجنوب بيروت، قُتل أحد المتظاهرين برصاص أطلقه أحد أفراد الجيش اللبناني. وأصدر الجيش اللبناني بياناً في تلك الليلة أعلن فيه إلقاء القبض على الجندي المتهم بإطلاق النار. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وجّهت مدعية عسكرية الاتهام بالقتل إلى الجندي ورئيسه.

32 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، وجّه السيد عون خطابا إلى الشعب في 15 آذار/مارس أعلن فيه حالة الطوارئ الصحية في البلد. وأعلن السيد دياب حالة "التعبئة العامة" وطلب من المواطنين والمقيمين البقاء في منازلهم وعدم الخروج إلاّ عند الضرورة. ومن إجراءات التعبئة المتخذة حظرُ التجمعات وإغلاق مطار رفيق الحريري الدولي وجميع المرافئ الجوية والبحرية والبرية اعتبارا من 18 آذار/مارس. وأُغلقت كذلك معظم المؤسسات العمومية باستثناء الوزارات والمؤسسات ذات الأهمية الحيوية، كما أُغلقت أعمال القطاع الخاص باستثناء المصارف والأعمال التجارية الأساسية.

33 - وفي 26 آذار/مارس، مدّدت الحكومة حالة الطوارئ الصحية حتى 12 نيسان/أبريل، ووسعت مداها بحيث أصبحت تقتضي إغلاق جميع المؤسسات والمحال التجارية باستثناء الأساسي منها مثل المخابز والصيدليات، وفرضت حظر التجول من الساعة 7 مساءً إلى الساعة 5 صباحاً. وراقب الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي امتثال الأعمال التجارية للتعليمات، وقاموا بفرض الغرامات على المخالفين، وإغلاق المحال التجارية، وتفريق المتجمعين، وإرسال التنبيهات إلى البلديات لتتقيد بتعليمات التعبئة العامة. ولم تمتثل مجموعات صغيرة من المتظاهرين في شمال لبنان وفي بيروت لإجراءات حظر التجول التي قالوا إنها جعلتهم يواجهون الكثير من المشاق وفاقمت الوضع الاقتصادي الذي كانوا يعانون منه قبل فرضها. ووقعت اشتباكات مع قوات الأمن إثر فتح محال تجارية وسدّ طرقات.

34 - ونفذت مختلف الأجهزة الأمنية قرار الحكومة المؤرخ 15 آذار/مارس والذي قضى بإغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، بما في ذلك جميع المعابر البرية الخمسة على الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وسيّر الجيش اللبناني دوريات على طول الحدود إنفاذاً لذلك القرار. وقال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في كلمة ألقاها في 20 آذار/مارس، إنه "فيما يتعلق بالعائدين من إيران وشباب حزب الله الموجودين في الجبهة في سورية والذين ينتقلون ذهابا وإيابا بين بيروت ودمشق، تُجرى لهم الفحوصات حسب ما يلزم لأننا لا نريد نشر الفيروس لا في لبنان ولا في سورية".

35 - وإضافة إلى تدابير الوقاية من كوفيد-19 والتخفيف من حدة آثاره التي تتولى الدولة إدارتها، تفيد التقارير بأن عددا من الأحزاب السياسية تقدم خدمات صحية إلى الفئات التي تمثلها في مختلف أنحاء لبنان. وقال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في كلمة ألقاها في 21 آذار/مارس، إن عاملي الحزب الصحيين والطبيين وكوادره وممرضيه ومتطوعيه وفرقه للدفاع المدني مستعدون للخدمة في جميع المناطق.

وأضاف أن عدد عاملي الحزب يتجاوز 000 20 فرد، ويقتصر نشاطهم على المناطق حيث هناك وجود للحزب. وأوضح أن الحزب لم يوسع وجوده ليصل إلى أماكن أخرى لتجنب ردود الفعل السلبية، ولكنه مستعد لتقديم خدماته إلى كامل الأراضي اللبنانية وإلى مخيمات اللاجئين حيثما وجدت.

36 - وفي 6 نيسان/أبريل، عقدت مجموعة الدعم الدولية للبنان اجتماعا في بيروت حضره السيد عون والسيد دياب، وتمحور الاجتماع حول الوضع الاقتصادي وجائحة كوفيد-19.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

37 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

38 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحاً في البلد.

39 - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعي إليه في اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا تزال عدة أصوات في لبنان تندّدُ باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، وتَعتبرُ هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. وشدد السيد الحريري في كلمة ألقاها في 19 شباط/فبراير على "ضرورة إطلاق الدعوة إلى طاولة الحوار لبحث الاستراتيجية الدفاعية وإعادة قرار الحرب والسلم إلى الدولة اللبنانية". ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

40 - وقال السيد نصر الله في كلمة ألقاها في 5 كانون الثاني/يناير، عقب إعلان الولايات المتحدة في 3 كانون الثاني/يناير مقتل الجنرال قاسم سليماني، القائد في حرس الثورة الإسلامية الإيرانية، إن اغتيال قاسم سليماني ليس قضية إيرانية فقط، بل هو قضية تعني محور المقاومة بكامله. وقال كذلك إننا "نحن [قوى المقاومة] يجب أن نذهب جميعاً [...] إلى القصاص العادل"، موضحا أن هذا القصاص هو "إخراج القوات الأمريكية من [منطقة الشرق الأوسط]"، مضيفاً "عندما تخرج أمريكا من المنطقة سيجمع هؤلاء الصهاينة ثيابهم في حقائبهم ويرحلون. قد لا نحتاج إلى معركة مع إسرائيل [لتحرير فلسطين]". وأضاف "أتمنى أن يكون هناك وضوح شديد، لا نعني الشعب الأمريكي، [...] ليس المقصود المسّ [بالمواطنين الأمريكيين: صحفيين أو عاملين طبيين أو ...]. بل أنا أقول لكم المس بالمدنيين والمواطنين الأمريكيين في أي مكان هو يخدم سياسة ترامب". وفي 8 كانون الثاني/يناير، أعرب السيد عون عن أمله في ألا تكون للتطورات الأخيرة في المنطقة أي ارتدادات على الساحة اللبنانية.

41 - واحتفاظُ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح، وهو ما يعترف به الحزب نفسه وهذه الجماعات الأخرى، وتعزيزُ حزب الله لترساناته حسب ما يُزعم، يطرحان عقبة شديدة أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وفي كلمة ألقاها السيد نصر الله في 11 تشرين

الثاني/نوفمبر، نفى أن يكون حزب الله بحاجة إلى اســـتخدام معبر البوكمال بين العراق والجمهورية العربية السورية لنقل الأسلحة إلى لبنان، مضيفاً "لدينا صواريخ أكثر مما نحتاج إليه ومحتارون أين نضعها لوفرتها".

42 - وفي رســـالتين متطابقتين مؤرختين 7 نيســـان/أبريل موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (S/2020/281)، قال الممثل الدائم لإســـرائيل لدى الأمم المتحدة إن حزب الله أطلق في 26 آذار/مارس "مركبة جوية تكتيكية موجهة عن بعد من جنوب لبنان إلى المجال الجوي الإسرائيلي. وأسقطت قوات الدفاع الإســـرائيلية المركبة الجوية". وكرر الممثل الدائم "أن لبنان مســـؤول عن التقيد بقراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006)، الداعيين إلى تفكيك حزب الله وإزالة وجوده في لبنان، وإلى بسط حكومة لبنان سيادتها الفعلية على جميع الأراضي اللبنانية".

43 - ولا يزال حزب الله وأطراف لبنانية أخرى يخرقون ســـياســـة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا بمشاركتهم في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 5 آذار/مارس موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2020/180)، قال الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إن "الوضـع المتدهور في جنوب غرب سورية، حيث واصلت جماعات مسلحة مرتبطة بالنظام الإيراني، مثل حزب الله، زعزعة اســـتقرار المنطقة، وإن وجود هذه الجماعات، بالاقتران مع اتســـاع نطاق النفوذ الإيراني، لا يشكل تهديداً مباشرا لأمن إسرائيل فحسب، بل وللسلام والأمن الدوليين أيضاً". وشدد على "ضرورة [...] الانسحاب الكامل لإيران والقوات المنضوية تحت القيادة الإيرانية من سورية".

44 - واستمر وجود الجماعات المسلحة الفلسطينية خارج المخيمات. فرغم القرار المتخذ في إطار الحوار الوطني في عام 2006 الذي جرى تأكيده في جلســات الحوار الوطني اللاحقة والذي ينص على نزع ســلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العســـكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشـــعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

ثانيا - ملاحظات

45 - أكرر ما قلته سـابقا وهو ضـرورة أن تمضـي حكومة لبنان في برنامج البلد الإصـلاحي وأن تلبي الاحتياجات الملحة لشـعبها. والآن وقد تفاقمت وخامة الوضـع الاقتصـادي والمالي في لبنان نتيجة الآثار السـلبية لكوفيد-19 على اقتصـاد البلد، أصـبح من الأكثر إلحاحا أن يضـع قادة البلد الخطط الإصـلاحية اللازمة وأن ينفذوها. ويتعيّن أن يواكب التدابير المتخذة للوقاية من جائحة كوفيد-19 وكبحها والتخفيف من آثارها تقديمُ الدعم المالي والغذائي إلى أضـعف الفئات السكانية التي تعاني من الفقر المدقع والتي تتزايد أعدادها بسرعة.

46 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها لتنفرد وحدها بســلطة حيازة الأســلحة واســتخدام القوة في جميع أنحاء أراضـيها. وأواصـل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصـول على الأسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

47 - واستمرار مشاركة حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا يقتصر على أن يكون انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا. فهو أكثر من ذلك، إذ ينطوي، بسبب المواجهات في هذا

النزاع بين أطراف إقليمية، على خطر إقحام لبنان في نزاعات إقليمية وزعزعة استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها بتنفيذ القرار 1559 (2004).

48 - ويظل من دواعي القلق البالغ ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة. وأهيب بالبلدان التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على تحوّله إلى حزب سياسي مدني صرف، وعلى نزع سلاحه، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين ولتقوية مؤسسات الدولة. ومشاركة حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا تزال مستمرة كما يتبيّن مما أقر به السيد نصر الله عندما تحدث عن "العائدين من إيران وشباب حزب الله الموجودين في الجبهة في سورية والذين ينتقلون ذهابا وإيابا بين بيروت ودمشق". ومشاركة حزب الله في هذا النزاع هي خرقٌ لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا.

49 - واعتراف حزب الله مجددا بامتلاكه صواريخ يثير القلق أيضا. وأُحيط علماً باستمرار زعماء سياسيين في المناداة بوضع استراتيجية دفاعية وطنية من خلال عملية يتولى لبنان قيادتها ويُمسك بزمامها، بما يتماشى مع التزاماته الدولية. وكما ذكرت في العديد من تقاريري السابقة، من المهم أن يتناول الحوار في هذا السياق ضرورة أن تصبح الدولة منفردة بسلطة حيازة الأسلحة واستخدامها واستخدام القوة، فهذه مسألة حيوية تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

50 - لقد أَدَنْتُ مراراً جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأقول مرة أخرى إن هذه الانتهاكات، سواء ارتُكبت جواً أو براً، قد تؤدي إلى التصعيد وقد تهدد الاستقرار في لبنان وإسرائيل وغيرهما من البلدان. إذ أنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. واستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي المزعوم للمجال الجوي اللبناني لضرب أهداف في الجمهورية العربية السورية يثير بالغ القلق. وأهيب بإسرائيل مرة أخرى أن تتقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن توقف فورا تحليق طائراتها داخل المجال الجوي اللبناني. وأحث إسرائيل كذلك على سحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق دون مزيد من التأخير.

51 - ومن الأمور الإيجابية تعهُّد الحكومة اللبنانية مجدداً في بيانها الوزاري بتعزيز الحوار اللبناني - الفلسطيني لمنع وقوع توترات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ومن الأهمية بمكان معالجةُ مسألة احتفاظ الميليشيات غير اللبنانية بالأسلحة، وتنفيذُ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني. ويشمل ذلك متابعة الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية لمعالجة مسائل "نوعية الحياة والمسائل الاجتماعية والإنسانية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل مخيمات اللاجئين وخارجها"، على نحو ما تقرر في مؤتمر الحوار الوطني في عام 2006، وعلى نحو ما دُعي إليه في الوثيقة المعنونة "رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان".

52 - وتعهُّد الحكومة اللبنانية بتنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) هو خطوة إيجابية نحو تعزيز دور النساء ومشاركتهن في صنع القرار على جميع المستويات وإشراكهن بفعالية في مساعي منع نشوب النزاعات وتسويتها. وأُثني على لبنان لما أحرزه من تقدم في تحسين تمثيل

النساء في المجال السياسي، بما في ذلك تعيينه ست وزيرات، ومنهن أول وزيرة للدفاع في العالم العربي. والأمم المتحدة على استعداد لدعم لبنان في تنفيذ خطة العمل تلك.

53 - ومع مضي المحكمة الخاصة للبنان في إجراءاتها، أكرر التأكيد على أن مصلحة لبنان، وفقا لالتزاماته بموجب القانون الدولي، تقتضي كفالة مساءلة من يقفون وراء الأعمال الإرهابية، بما فيها الاغتيالات السياسية، وعدم السماح بالإفلات من العقاب عن ارتكاب أعمال العنف. وإنني أرحب بالتزام الحكومة بجلاء الحقيقة في هذا الصدد، على النحو المعرب عنه في بيانها الوزاري.

54 - وكما الحال سابقا، أناشد الجهات المانحة مجددا أن تدعم مؤسسات الدولة في لبنان، بما في ذلك الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، لأنها في موقع الصدارة في الحفاظ على الأمن الوطني لهذا البلد.

55 - وأحث الجهات المانحة كذلك على تزويد الأونروا بالتمويل، بما يصب في تلبية طلبها المساعدة النقدية حتى تعالج الحالة الاقتصادية المتدهورة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تفاقمت بسبب أزمة كوفيد-19، وحتى تتمكن من مواصلة دورها الأساسي وتوفير الخدمات الحيوية لضمان كرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

56 - وإنني أعوّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان تنفيذاً تاماً.